



PROVISIONAL
A/37/PV.84
6 December 1982
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣٠

(هناك)

السيد هولاي

الرئيس:

— خطاب صاحب الفخامة السيد ارنان سيليس زوا زورئيس جمهورية بوليفيا

— قضية فلسطين: [٣١]

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين

(ج) تقارير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

82-63499/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥خطاب صاحب الفخامة السيد ارنان سيليس زوازو رئيس جمهورية بوليفيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب

يلقيه رئيس جمهورية بوليفيا .

اصطحب صاحب الفخامة السيد ارنان سيليس زوازو ، رئيس جمهورية بوليفيا ، الى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة ان أرحب

في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد ارنان سيليس زوازو رئيس جمهورية بوليفيا ، وأن أدعوه ليتحدث الى الجمعية .

الرئيس سيليس زوازو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ،

انني أحمل رسالة من شعبي الى الجمعية وهي رسالة مفعمة بالأمل والأمل معا . واستسمحكم ، سيدي ، بالحديث بعاطفة عن هذه المسائل في وقت متأخر من عمل الجمعية العامة . ولكن ما نريد ان نوضحه هنا هو ان الوقت قد حان أيضا للدفاع عن مصيرنا التاريخي .

لقد خرجت بلادى لتوها من تجارب ومحن الدكتاتورية التي دامت ١٨ عاما تخللتها فترات قصيرة من الحكومات الوطنية التي لقيت الدعم الشعبي . ان التضحيات التي قدمها شعبي خلال هذه الفترة العسيرة يطول شرحها . ان الشعب البوليفي لم تكن لديه أسلحة لاستعادة حريته وكرامته وسيادته انما اعتمد في ذلك على قوة معنوياته والتضامن القوي معه من جانب الحكومات الديمقراطية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية . ويتسم هذا الانتصار الذي حققته الديمقراطية البوليفية بأعلى الصفات البشرية . وقد تم ذلك الانتصار بطريقة سلمية، ومفضل النضوج السياسي المكتسب من المحنة لم تحدث اضطرابات ولا عمليات قمع أو تدمير للممتلكات .

ان البلاد تعيش الآن في ظل حكم القانون . ولا يوجد لدينا سجناء سياسيون ولا صحافة مكتمة ولا اضطهاد على أساس الايدولوجية أو العرق أو الدين . وتنعم بوليفيا اليوم بديمقراطية حقه ذات أصول عريقة .

وقد استردت بوليفيا كرامتها وصورتها الدولية وبدأت تعرف بديمقراطيتها وليس بالاتجار بالمخدرات .

وكانت بلدى غارقة في فوضى ذات أبعاد رهيبية . وقد واكب الأزمة الاخلاقية والسياسية حالة اقتصادية تبعث على اليأس لها سمات بارزة معروفة ويتقاسمها العديد من شعوب العالم الثالث ، وهذه السمات هي : الديون الخارجية الثقيلة ، والتضخم المالي السريع ، والعجز المالي الكاسح في القطاع العام ، ونقص السلع الأساسية والخدمات ، وانخفاض مستوى النشاط الانتاجي في أعقاب الاضرابات والبطالة .

وهذه المشاكل الاقتصادية ، التي تؤثر الآن على بلادى ، تفاقم من مشاكل التبعية والتخلف تعاني منها حاليا والمتثلة في اختلال التوازن الهيكلي الخارجي ، والمستويات المنخفضة جدا لانتاجية غالبية السكان العاملين ، وضعف مناعة الاقتصاد ازاى العوامل الخارجية المتغيرة ، والافتقار الى الأسواق ذات الحجم المناسب ، وتفكك وتناثر الهيكل الانتاجي ، وضعف معدلات الادخار والاستثمار .

لقد وصلت بوليفيا الى هذه الحالة من خلال عملية جديدة بالفحص ، لأنها تعطي درسا مفيدا لكافة بلدان العالم الثالث .

لقد استفادت بلادى من ارتفاع أسعار تصدير المواد الخام نتيجة توسع الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار المحروقات . وكذلك فانها حصلت على ائتمانات خارجية عديدة ، وقد تم ذلك بيسر بفضل السيولة المالية الدولية التي كانت سائدة في العقد الماضي .

ومع ذلك ، فان زيادة الموارد المالية الناتجة عن تلك العمليات لم تستخدم لفائدة غالبية الشعب . ان الفئة الحاكمة والأقليات الخاصة استخدمت تلك الموارد المكتسبة من تصدير موادنا الخام ومن القروض الخارجية لتعميق وتثبيت الفوارق الطبقيية . وفي الحقيقة ، فانها قد بددت الموارد تاركة المشاكل الرئيسية للتنمية في بوليفيا دون حل . وهذه الأقليات كانت تستعمل السلع والخدمات المستوردة والمحلية لمحاكاة أنماط الاستهلاك في البلدان ذات الدخل العالي مع اغفال الاستثمارات الانتاجية تاركة بذلك الغالبية العظمى من السكان في صراع مع الفقر .

ان توزيع الموارد المشوه الضيق كان يقوم على حقيقتين أساسيتين . فمن الناحية الاقتصادية ، اتبعت سياسة فتح الاقتصاد أمام التدفق التجارى والمالي العالمي . وتأبيدا لهذا بالطبع تتم الاستناد الى انه بهذا الاسلوب يمكن لبوليفيا ان تصل الى الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنميتها ، ويمكنها أن تستورد السلع المصنعة من البلدان المتقدمة النمو .

وهذه السياسة الاقتصادية ، القائمة على الانتهازية التجارية والمالية ، حظيت بالتأييد الحار من المراكز الاكاديمية الكبرى للبلدان المتقدمة النمو ، حيث لا يزال يتم التأكيد على أن مبادئ الميزة النسبية والمذهب التقليدى لتقسيم العمل الدولي هي أفضل سبيل لتحقيق التنمية .

وهذا كان من الممكن للأقليات الحاكمة في بلادنا من التستر على مصالحها الأنانية بالستار المحترم المتمثل في المبادئ القائمة على أسس علمية .

ولكن هذه السياسة الاقتصادية المضادة للمصالح الوطنية ، تم التخطيط لها وممارستها فقط من وراء ظهر الشعب لذلك كان من الضروري إقامة أنظمة حكم دكتاتورية قمعية . وهذه الأنظمة وحدها كان من الممكن تنفيذ هذه السياسة المحابية للمجموعات ذات الدخل العالي .

ان تحليل الأحداث الاقتصادية والسياسية في بلادى خلال العقود الأخيرة يبرز ونمسا أدنى شك ذلك التكافل المريب الذى قام بين المصالح الداخلية والخارجية . فالمصالح الخارجية أرادت أن تطرح منتجاتها وقروضها في بلادى ، تحدها الرغبة في الربح ، ودون أدنى اعتبار للمواقب . أما المصالح الداخلية فانها أرادت فقط تعزيز سطوتها وشروتها ولتمتلك الوسائل لتقليد طريقة المعيشة المتفاخرة المؤذية في الدول الصناعية الكبرى .

لقد أوضحت الأزمة العالمية في السنين الأخيرة ضعف هذه المبادئ الأساسية التي يقوم عليها اقتصادنا السياسي وبالتالي ضعف موقف بلادى الذى هو موقف هامشي في النظام الاقتصادى الدولى . ونذهب المنشطات الخارجية ، انهيار النظام الاقتصادى البوليفي ، وكشف القناع عن رموز ما يدعى بالتنمية القديمة وعن الافكار الطنانة المضحكة التي تم الالتجاء اليها للتستر على التصدعات في تخلفنا .

ولسوء الحظ ، فان بوليفيا ليست البلد الوحيد الذى يعاني من العبء الثقيل للديون الخارجية . بل اننا نشترك في هذه المشكلة مع بلدان العالم الثالث الأخرى .

وفي الحالة الخاصة ببلادى فانه مما يتعارض مع الضمير الوطنى أن يتوجب على الشعب أن يدفع بتضحيات باهظة ثمن رهن تم الاتفاق عليه بالخفية عنه من جانب حكومات غير شرعية استخدمت الموارد للحفاظ على بقائها في السلطة .

سيدى ، لقد كانت الجمعية العامة محقة عندما انتخبتم رئيسا وتأكد ذلك بالطريقة الحكيمة التي اضطلعتم بها في ادارة أعمال هذه الدورة . انكم تشلون ، بأعلى قدر من الكرامة ، أفضل تقاليد شعب هنغاريا النبيل ، وأرجوكم أن تتقبلوا تهاني الخالصة .

ويسعدني أيضا بصفة خاصة أن أحيي ، بالنيابة عن شعب وحكومة بوليفيا ، الأمين العام ، السفير خافيير بيريز دي كوبيار ، وهو ابن نبيل لبيرو وصديق مخلص لبلاي ، حيث احتل منصباً في مرحلة مبكرة من حياته الوظيفية الدبلوماسية المرموقة . وعندما ارتقى الى منصب الأمين العام ، شعرنا نحن في أمريكا اللاتينية بفخر حقيقي . واليوم ، وبعد انقضاء أشهر قليلة فقط على تقلده لهذا المنصب ، فاننا على قناعة ، أكثر من أي وقت مضى ، بتفانية التام في خدمة قضية الأمم المتحدة . ومنذ ثلاثين عاماً خلت ، تشرفت بالوقوف على هذا المنبر ، بصفتي نائبا لرئيس جمهورية بلاي ورئيسا للوفد البوليفي في الدورة السابعة للجمعية العامة ، وفي تلك المناسبة ، أعربت عن قلقي لورؤية الجمعية وقد بدأت عملها بأدراك واضح أنها كانت تكافح من أجل بقاء هذه المنظمة ذاتها التي كانت ولايتها الجوهرية إقامة السلم البناء لسائر شعوب العالم .

ومنذ ذلك الوقت حققت البشرية انجازات تقنية هائلة . والرغم من ذلك ، فاننا نجتمع معا من جديد في هذه الدورة ويلازمنا شعور بانعدام الأمن . ان العلاقات فيما بين الشعوب لم تنم بنفس معدل نمو التكنولوجيا . لم يتحقق السلم ؛ ولم يقض على الفقر ؛ ولم يقض على التمييز العنصري ؛ ولم تحترم حقوق الانسان على الصعيد العالمي ؛ ولم يتوقف استغلال الانسان والشعوب . وخلصنا القول : لم تتحقق أهداف الأمم المتحدة .

ان مناخ التوتر والعنف وانعدام الثقة الذي تعيشه البشرية لا يدفع الى التفاؤل . والافتقار الى الثقة في المنظمات الدولية وفي الساعي المتعددة الأطراف ، بدلا من أن يتلاشى ، فانسه تعمق حتى وصل أبعادا مقلقة . ان هذه المنظمة ، التي بنت عليها البشرية آمالها ، ليست محصنة في مواجهة هذا الوضع المؤسف . فهناك جنوح متزايد للتخلي عن الأمم المتحدة واهمال أجهزتها وقواعدنا وتجاهل قراراتها .

لقد وصف الأمين العام هذا الواقع بوضوح في تقريره المرموق عن عمل المنظمة حيث حذرنا بقوله ان :

"علينا أن نعكس مسار هذا الاتجاه قبل أن نجلب على أنفسنا مرة أخرى كارثة عالمية وقبل أن نجد أنفسنا بدون مؤسسات فعالة تكفي لمنعها". (A/37/1 ، ص ٣)

ان هذه الصورة القاتمة تزداد قتامة حينما ننظر الى المخزون من الأسلحة النووية التي يمكنها ان تقضي على كافة أوجه الحياة فوق كوكبنا . ان حقيقة غياب المفاوضات لقرار معاهدة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين البلدين الاكثر قوة في العالم ، هي حقيقة اضافية في هذا الموقف المثير للقلق .

وكما لو ان كل ذلك لا يكفي ، فقد شرع عدد كبير من دول العالم الثالث ايضا في سباق تسلح يعمل على ازدياد شراء البلدان المقدمة للأسلحة ، ويؤدي الى زيادة فقر هؤلاء الذين يشترونها . ان المنطق المثير للقلق في هذه المناقشة التي لا معنى لها ، يتحلل في ان هناك موارد ضخمة يتم استخدامها في شراء الأسلحة ، بينما تتناقص الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يوما بعد يوم .

وقد قيل ، بل وقد سئنا الاستماع الى القول بأن الموارد المكرسة لتكديس الأسلحة النووية ولشراء الأسلحة التقليدية والعتاد العسكري ، التي وصلت الان الى مهالغ ضخمة تصل في اجمالها السنوي الى ٧٠٠ بليون من الدولارات ، اذا ما تم تحويلها الى برامج انمائية فان الانسانية سيتوفر لديها موارد أكثر من كافية للقضاء على الفقر المدقع .

آمل ان يأتي يوم مضي مشرق ، وملي بالامال ، يمكن فيه لشعوب العالم الثالث أن تقرّر التجميد المتعدد الأطراف لشراء الأسلحة .

لقد هز شعب بوليفيا ضمير القارة في ١٩٥٢ ، عندما حمل السلاح ضد نظم سياسية ظالمة واقتصادية مهيمنة . وهذا اعتلت السلطة حكومة ديمقراطية قامت بعملية تحرير وطني حقيقية واعادت للشعب فيها حقوقه وسلطاته .

واتخذت بوليفيا الآن مرة أخرى طريق الثورة الوطنية ، فنحن عازمون بتصميم اكيد على ان نقيم حكومتنا على أساس الأيد يولوجية الجماعية والاقتصاد المختلط . ومعبرة أخرى ، فاننا سوف نسمح بحرية التعبير عن الآراء السياسية وسوف نحترم المبادرات الخاصة . وعلى الصعيد الدولي ، فاننا نعتزم تطبيق سياسة ترمي أساسا الى بلوغ الأهداف العالمية في السلم والتنمية والعدل ان الصوت الجديد لبوليفيا سوف يعمل للعمل على تأييد حركات التحرر الوطنية ، وتأييد الكفاح الضخم ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية وكافة أشكال العدوان والقهر .

ان حكومة بلادي مقتنعة تماما بأن تحقيق الأهداف السامية لميثاق الأمم المتحدة من جانب جميع الدول الأعضاء من شأنه أن يحقق السلم وان يضمن الأمن الدولي . ولكننا مع ذلك نرى أن مبادئ عدم التدخل وتقدير المصير تنتهك في أحيان كثيرة من جانب أولئك الذين يتمتعون بقوة كافية كي يدعوا لأنفسهم دور الحكم في المجتمع الدولي .

ومن ثم فان حركة عدم الانحياز تكتسي أهمية متزايدة . وكانت هذه المنظمة قد أنشئت لتأييد جهود بلدان العالم الثالث ضد أي نظام للقمع السياسي أو الاقتصادي . اننا نلاحظ بقلق ان بلدان عضوين في حركة عدم الانحياز هما ايران والعراق ، مازالا يسفكان دماء شعبيهما في حرب بين الأشقاء تنطوي على تبيد يد ضخم للأرواح وللموارد . وتحث حكومة بلادي البلدين على التماس حل سلمي دائم عادل لهذا النزاع .

ولقد رحبنا بحرارة بالغة باعتماد الأغلبية الساحقة لمشروع القرار بشأن جزر مالفيانس ونوكود من جديد تضامنا الواثق مع شعب الأرجنتين العظيم الذي يطالب بحق سيادته على هذا الجزء من إقليمه الوطني .

ان الأزمة الخطيرة التي تمس البلدان الشقيقة في أمريكا الوسطى هي سمعت قلق كبير لحكومة بلادي . ان التوترات والتهديدات وتصادد العنف ، أمور تشكل النزاع القائم الآخذ في التعقيد في تلك المنطقة . ان دعائم السلم تضمحل باستمرار ويزغ خطر الحرب من عدم التفاهم . ومن الضروري احترام سيادة كل بلد في المنطقة واحترام حقها في التصرف في مواردها الطبيعية بحريية وفي احداث التغييرات في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ومن الأهمية بمكان ، اكرر

من أى وقت مضى ، احترام مبدأ عدم التدخل وحق تقرير المصير اذا كنا نريد تلافي المجابهة في أمريكا الوسطى . تلك المجابهة التي يمكنها بسهولة أن تتجاوز حدود تلك المواجهات . وتستدعي الحالة مادرة بحسن النوايا مثل مادرة المكسيك و فنزويلا التي أتاحت امكانية التوصل الى حل سياسي سلمي . ان شعوب تلك المنطقة قد عانت بما فيه الكفاية في ظل الأنظمة الشمولية تعاني - مرة أخرى الآن من ويلات الحرب الفظيعة .

ولابد من وضع حد للاهانة الموجهة للضمير الانساني من جانب حكومة جنوب افريقيا بما تمارسه من فصل عنصري . ان الاستهتار الصلف من جانب جنوب افريقيا ينبغي ان يحظى برد قاطع حازم من جانب المجتمع الدولي . وترى حكومة بلادي انه لابد من توسيع نطاق الجزاءات حتى تقتنع جنوب افريقيا بأنه لا يمكنها الى ما لا نهاية ان تستهين بالمنظمة وشعوب العالم .

ان عناد جنوب افريقيا واضح أيضا في رفضها الانسحاب من ناميبيا منتهكة بصورة صارخة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء . وتشيد حكومة بلادي بشعب ناميبيا ، وتعرب عن أطيب تمنياتها بأن يتكفل كفاحه الطويل بالنجاح في سعيه للحصول على الاستقلال الحقيقي . لقد صوتت بوليفيا مؤيدة خطة تقسيم فلسطين ، واعترفت باستقلال اسرائيل وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وهي بلد نقيم معه علاقات في الوقت الحالي . ولكن الهجوم الأخير الذي شنته اسرائيل على لبنان أدى الى شعورنا بالاستياء الحقيقي كما ان تقدم قواتها صوب بيروت استدعى ادانتنا القاطعة .

وتؤيد بلادي مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وتطالب بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة . وفي نفس الوقت تعلن حكومة بلادي انها ترى انه لا يمكن تحقيق سلم في الشرق الأوسط ، طالما ان دولة فلسطين الحرة ذات السيادة لم يتم انشاؤها بعد . اننا نعتز بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ان الحماس الذي ندافع به عن مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ينبع من تجربتنا المريرة ، ويستند الى مبدأ امريكي عريق ، يكرس المبدأ الذي يقول بأن الحرب لا تعطي أى حقوق ، وصعارة أخرى ، فان العدوان واستخدام القوة والعنف لابد من رفضها .

قبل أكثر من قرن ، عانت بوليفيا من حرب عدوانية تركتها دون منفذ على البحر . وكانت حربا نشبت دون أن يسبقها أى استفزاز ، وقد أيدتها الامبريالية في ذلك الوقت . وكان العدو ان شمرا : فقد مكن المعتدى والمصالح الاحتكارية التي تقف وراءه من استغلال الموارد الطبيعية الضخمة للأراضي البوليفية المحتلة ، وترك بلادى دون منفذ على البحر تمارس عليه السيادة . ولكن بوليفيا لم تتخل ، ولن تتخلى أبدا ، عن حقها في أن تتمتع بامكانية الوصول الحر للسيادى المفيد الى المحيط الهادى . هذه هي قضيتنا الوطنية ، وهي أيضا قضية القارة . وحتى يأتي يوم ننصف فيه ، ستكون هذه قضية أخرى أمام المجتمع الدولى ، مثلما كانت اعادة قناة بنما الى أهلها ، وكما لاتزال اعادة جزر مالغيناس الى الأرجنتين ، وجبل طارق الى اسبانيا ، وضرورة انشاء دول فلسطينية ، واستقلال ناميبيا ، والقضاء على نظام الفصل العنصرى .

ان كفاح الشعب البوليفي من أجل الوصول السيادة الى البحر ، سيتكلل بالانتصار فى نهاية المطاف ، لأن هذا هو ما تريده بلادى ، وهذا ما تريده امريكا ، وهذا ما تقتضيه العدالة . ان قضية بوليفيا تكتسب التأيد ، ويشهد على ذلك اعتماد الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية قبل بضعة أيام لقرار رابع بشأن هذا البند . ويؤكد ذلك القرار ثلاثة قرارات سابقة أعلنت انه من المصلحة الثابتة لنصف الكرة الغربى ايجاد حل يتيح لبوليفيا الوصول السيادة والمفيد الى المحيط الهادى .

وقد اعترفت حركة عدم الانحياز من جهتها ، في مؤتمر القمة السادس الذى عقدته فى هافانا ، بالمطلب المشروع والمحق لبلادى في استعادة منفذها على المحيط الهادى بسيادة تامة . وأعيد تأكيد هذا الاعلان مرة أخرى في مؤتمر وزراء الخارجية الذى انعقد في نيودلهي عام ١٩٨١ ، وفي اجتماع مكتب التنسيق الذى انعقد هذا العام في هافانا ، وفي الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية الذى انعقد خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

ان عدم الوصول الى البحر يحد من امكانية مشاركة بلادى في الاستخدام المستقبلى المفيد لا لموارد المحيطات الغذائية فحسب ، بل أيضا لموارد الطاقة الوفيرة والموارد الأخرى التى تشمل عليها هذه المحيطات . وليس من الحق أن يحرم بلد من توزيع الموارد والشروات البحرية ، في ظروف يشهد فيها النقص العالمى في الأغذية والمواد الأولية مما سيضطر العالم الى أن يلتمس في المستقبل في قاع البحار والمحيطات مصادر رخاء البشرية وتقدمها .

اذا كان الوضع السياسي الدولي مضطربا وقتما ، فان الحالة الاقتصادية أكثر مدعاة للقلق . والأسوأ من ذلك ، هو أن الدول التي بوسعها أن تسهم في حل المشاكل الاقتصادية تنعدم لديها على ما يبدو الإرادة السياسية على القيام بذلك . وليس ثمة تقدم في إيجاد السبل لتضييق الشفرة بين بلدان الشمال الغنية وبلدان الجنوب الفقيرة ، وقد روج مؤتمر كانكون الوهم بأنه تم أخيرا ارساء الأسس لبدء المفاوضات الشاملة التي ستمكن الدول من تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ولكن لم يحدث شيء بعد ذلك الاجتماع وما زال بعض من بلدان الشمال يعارض أي مراجعة لأوضاع أجهزة صنع القرار والقواعد التي تعمل على أساسها المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ، أو البنك الدولي ، أو مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، كما لو أن هذه الهيئات التي أنشئت في ١٩٤٦ ، معصومة وكأن شيئا لم يحدث منذ ذلك الحين . ولكن العالم اليوم قد اختلف تماما عما كان عليه ، ومن ثم فان العالم الثالث محق في مطالبته بتكليف مؤسسات الأمم مع احتياجات اليوم .

انني أعلم اني لا آتي بجديد . وأعلم انه يوجد اتفاق مطلق على ان الوضع الاقتصادي العالمي يتسم بخطورة لا يرقى اليها الشك . وأعلم أيضا ان هذا الموضوع كان محور المناقشة العامة التي دارت في بداية هذه الدورة . بيد ان مجموعة ال ٧٧ وحركة عدم الانحياز ، أصدرتا حكما بشأن هذه الحالة في اجتماعاتهما الوزارية ، وبينما بوضوح أسباب التردى . ولهذا لا أجد داعيا الآن الى تحليل الأزمة تحليلا مستفيضا ، وأود فقط أن أقول أن حكومة بلادي تضم صوتها الذي أولئك الذين يناشدون الدول ان تواجه هذه الحالة بحزم . وطينا جميعا أن نفهم بعضنا بعضا الآن . ولا بد من تعزيز التضامن بين بلدان الجنوب ، ومن تكيف الحوار بين الشمال والجنوب وترجمته الى تفاهم .

ان استعادة الديمقراطية قد أتاحت امكانيات تبشر بالخير لشعب بوليفيا الذي يقف الآن على أهبة الاستعداد لبذل تضحيات جسيمة للتصدي للفوضى الاقتصادية والاجتماعية التي أشرت اليها آنفا . ولكن هذا المسعى سيحبط اذا لم تحظ بوليفيا باستجابة مؤاتية لتطلعاتها من جانب المجتمع الدولي .

وقد تعهدت حكومة بلادي أمام الشعب بأن تستجيب لتضحياته ببذلها جهدا جبارا للتغلب في أقرب وقت ممكن على ارث الديكتاتورية المنفجع . واننا نأتي الى المجتمع الدولي لنتمس العون في هذا المسعى .

ان القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات واجب علينا جميعا - أى حكومات البلدان التي تنتج فيها هذه المخدرات ، وحكومات البلدان التي تستهلك فيها . وليس هناك من حاجة الى اطالة الحديث عن العواقب الوخيمة المترتبة على هذه التجارة القذرة المقيتة . ان آثارها الهدامة تمسنا جميعا ؛ فهي تروج الفساد ؛ وتخل بالنظام السياسي وتسيء الى الأخلاق في البلدان التي تنبع منها ؛ وتشكل خطرا اجتماعيا كبيرا في البلدان التي يتعاطم فيها الطلب عليها .

ان نبرة التشاؤم التي بدأت بها هذا البيان ، تنبع من خشية حكومة بلادى ازاء ميل بعض الدول الى العمل خارج اطار الأمم المتحدة متجاهلة مبادئ المنظمة وأهدافها . واعتقد انه من الضروري لمواجهة هذا الموقف ، ان نجدد جهدنا الجماعي في أن نعيد للمنظمة مكانها الطبيعي كمركز للتفاهم والتعاون والديمقراطية . ونود أن تكون الأمم المتحدة منظمة ناشطة ، قوية ، ترسسي المبادئ التوجيهية الضرورية لعالم يسود فيه السلم والوثام .

فلا أقل نجم الأمم المتحدة ، بل لتكن شمسا ساطعة تنير السبيل للشعوب نحو السلم والتقدم والعدالة .

الرئيس : بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية بوليفيا على البيان الهام الذي ألقاه الآن .

اصطحب فخامة السيد ارنان سيليس زوازو ، رئيس جمهورية بوليفيا ، الى خارج القاعة .

البند ٣١ من جدول الأعمالقضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف :

(A/37/35 و Corr.1)

(ب) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (A/37/49 و Corr.1)

(ج) تقارير الأمين العام (A/37/275 و A/37/525-S/15451)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقترح اقبال قائمة المتكلمين

في مناقشة هذا البند في الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم . اذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك الاقتراح .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد ماسبا ساري

من السنغال ، بوصفه رئيسا لكل من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين .

السيد ساري (السنغال) (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين) (ترجمة

شفوية عن الفرنسية) : بالأمس احتفل المجتمع الدولي في جو سادته روح التأمل والأمل ، بيوم

التضامن مع شعب فلسطين . ان هذا الحدث هيا فرصة للمجتمع الدولي كي يعيد ، دون مورابة ،

تأكيد الضرورة الملحة لاجاد حل عادل شامل للمشكلة الفلسطينية ، التي استمرت في احتلال

مكان بارز في الشؤون الدولية ، وصفة خاصة خلال الأحداث الأليمة التي جرت في لبنان . وعلينا

أن نضع في هذا الاطار الدورات الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي عقدت من ٢٠ إلى

٢٨ نيسان /ابريل ١٩٨٢ ، وفي ٢٥ و ٢٦ حزيران /يونيه من نفس العام ، ومن ١٦ إلى ١٩ آب /

اغسطس ١٩٨٢ ، والتي كرست كلها أساسا لقضية فلسطين . ويجدر بنا أن نضيف اليها اجتماعات

مجلس الأمن التي تركزت حول الموقف في لبنان .

(السيد ساري ، رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي المعني
بقضية فلسطين)

أود في هذه المرحلة أن أعرب عن الأمل في أن تسترشد الجمعية العامة اليوم ، أكثر من أي وقت مضى بالحاجة لايجاد حل عادل شامل للمشكلة الفلسطينية عند بحثها لقضية فلسطين . وهذه على كل حال توصية أساسية للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي يشرفني أن أتقدم بتقريرها الوارد في الوثيقة A/37/35 و Corr.1 . هذا التقرير يعكس بصدق الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال العام المنصرم ، للنهوض بتطبيق توصيات الجمعية العامة فيما يتعلق بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين من ناحية ، ومن أجل تقديم أوسع تغطية ممكنة لهذه التوصيات المستندة للعناصر الأساسية التالية من ناحية أخرى :

أولاً ، ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، ومن ثم ، لا يمكن تصور حل لمشكلة الشرق الأوسط اذا لم نأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني ؛
ثانياً ، ان ممارسة الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره ، وتحقيق تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة الوطنية سيسهم في ايجاد حل ايجابي لأزمة الشرق الأوسط ؛

ثالثاً ، ان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع كافة الأطراف الأخرى ، وعلى أساس القرارين ٣٢٣٦ (٢٩) و ٣٣٧٥ (٣٠) للجمعية العامة أمر لا غنى عنه عند الاضطلاع بالجهود وعند تنظيم المشاورات والمؤتمرات فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط .

رابعاً ، ان اكتساب الأراضي بالقوة أمر غير جائز ، ومن ثم يتعين على اسرائيل أن تنسحب تماماً ودونما شروط من الأراضي العربية المحتلة ؛

خامساً ، ان تحقيق تفهم أوسع لقضية الشعب الفلسطيني العادلة يمثل أحد عوامل السلم والاستقرار في المنطقة المتضررة ؛ وانه يجب الاعتراف بحق دول المنطقة في العيش في سلم وأمن . كما يلاحظ فان هذه التوصيات ، التي تقوم على مبادئ وأهداف ميثاق منظمتنا ، تدعو الى الحوار والتفاوض من أجل تحقيق تسوية عادلة دائمة شاملة لقضية فلسطين . وقد تم استبعاد روح المجابهة .

(السيد ساري ، رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف، واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي المعني
بقضية فلسطين)

وعد اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٢٠/٣٦ سعت اللجنة بكل اخلاص ممكن لتحقيق المهمة التي انيطت بها . وانطلقت وفقا لنفس المبادئ والنهج التي اتبعت في العام الماضي وهي :
أولا ، دعوة المراقبين وكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما في ذلك اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كي تقدم اسهامها طبقا للشكل الذي تختاره في أعمال اللجنة ؛
وثانيا تقديم عمل واقعي متزن يمكنه أن يذفع الى الأمام بممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

والى جانب الاثنتي عشرة دولة ومنظمة التي واصلت هذا العام الاشتراك في أعمال اللجنة بصفة مراقب ، انضمت دول أخرى مثل اكوادور ، والنيجر ، وتشيكوسلوفاكيا .
ورغم ذلك اضطرت اللجنة مرة أخرى للاعراب عن أسفها لرفض السلطات الاسرائيلية التعاون رغم ان اسرائيل من أكثر الأطراف المعنية في أي حل لأزمة الشرق الأوسط . هذا الموقف للأسف في نظرنا ، لاسيما أن تجاهل جهاز أو قرار للأمم المتحدة ؛ بعدم التصويت لصالح القرار الذي اعده ذلك الجهاز يمكن أن يعطل وظيفة الأمم المتحدة ذاتها .

(السيد سارى ، رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف ، واللجنة
التحضيرية للمؤتمر الدولى المعنى
بقضية فلسطين)

كما كان الحال فى الماضى ، قامت اللجنة هذا العام أيضا بعدد من المبادرات داخل
الأمم المتحدة وخارجها ، وصفة خاصة فى مجلس الأمن ، الذى لا يمكن الاستغناء عن تأييده
النفعال فى تنفيذ معظم هذه التوصيات . فقد وجهت سلسلة من الرسائل الى رئيس مجلس الأمن
بخصوص الأحداث الجديدة التى وقعت فى الأراضى المحتلة - مثل خطط اسرائيل الرامية الى
اجلاء البدو والفلسطينيين عن رقعة واسعة من صحراء النقب ، واغلاق جامعة بيرزيت ، وحل
المجالس البلدية فى دورا ونابلس وانشاء مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية . والمثل أكدت
اللجنة ، عندما اشتركت فى جلسات مختلفة للمجلس ، انه يتعين على ذلك الجهاز أن يعيد
النظر فى توصياته ، وان يتخذ اجراء يمكن أن يؤدى الى اعتماد تدابير ايجابية وعادلة تفضى الى
حل لقضية فلسطين .

ولأسف لم يدل المجلس بعد برأيه فى هذه المسألة ، رغم تأييد أغلبية أعضائه لقرارات
الجمعية العامة .

قد يتذكر الممثلون قلق بعض أعضاء المجلس وحرصهم على عدم الاضرار بالجهود السلمية
الجارية . غير ان هذا يجب ألا يستخدم ذريعة لابقاء مجلس الأمن عاجزا بشكل دائم . على
العكس من ذلك يجب أن يحفز التقدم الذى أحرز مؤخرا فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الشعب
الفلسطينى المجلس على اتخاذ اجراءات ايجابية ، خصوصا ان التوصيات التى قدمتها اللجنة
لا تطالب بأكثر من تنفيذ القرارات والمقررات التى سبق ان اعتمدها الأمم المتحدة ، والتى وافقت
عليها الأطراف المعنية ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بأزمة الشرق الأوسط .
ويتوقع أعضاء اللجنة بدورهم أن يستأنف المجلس ، حين تسمح الظروف بذلك ، مناقشته
لتوصيات الجمعية بغية المساعدة فى تنفيذها لأن اعتماد المجلس لهذه التوصيات يبقى الهدف
الرئيسى للجنة .

وساهمت اللجنة ، الى جانب تلك المبادرات ، فى مختلف الأنشطة التى بذلتها أجهزة
الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة . وقد طلب من تلك المنظمات أن تستعد لتنفيذ توصيات اللجنة
وأن تتخذ التدابير المؤقتة الضرورية لتجنب أى تأخير فى تنفيذ تلك التوصيات . علاوة على ذلك

(السيد سارى ، رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف ، واللجنة
التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني
بقضية فلسطين)

قامت اللجنة ، استنادا الى ولايتها ، بنشر المعلومات على نطاق واسع عن أعمالها وعن جوانب
المشكلة المختلفة المتعلقة بتنفيذ توصيات الجمعية . وفي الحقيقة بدا للجنة أن من الضروري أن
تستمر في أن تظهر للقطاعات العريضة من الرأى العام الدولي ان هدفاها يمثل في أن تعالج
بكفاءة وموضوعية مشكلة حقوق الشعب الفلسطيني ، التي لم تكن تثير اهتمام قطاع واسع من الرأى
العام الدولي حتى وقت قريب .

طبقا لذلك نظمت اللجنة ثلاث حلقات دراسية ، عقدت احداها ، لأول مرة في امريكا
الشمالية ، في نيويورك في الفترة من ١٥ الى ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ ؛ والثانية في أوروبا ، في
فاليتا ، في الفترة من ١٢ الى ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ؛ والثالثة في افريقيا ، في داكار في
الفترة من ٩ الى ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٢ . ان المساهمة الجماعية التي قدمها الاكاديميون
والبرلمانيون وغيرهم من الأشخاص الذين يؤثرون في الرأى العام الدولي ، والذين شاركوا في هذه
الأحداث ، شكلت مساهمة كبيرة في تعريف الرأى العام في مختلف المناطق بالمشاكل المعقدة
والجوانب المتعددة للقضية الفلسطينية . وأود أن أتوه بشكل خاص بالنداء الذي وجه الى أوروبا
الغربية لاتخاذ مبادرة بشأن الشرق الأدنى والذي نشر بعد حلقة فاليتا الدراسية ، ووقع عليه
برلمانيون من ايطاليا وبلجيكا وفرنسا ومالطة والمملكة المتحدة واليونان .

وتنوى اللجنة أن تعزز أعمالها في مجال الاعلام عن طريق برامج تلفزيونية جديدة تشرح
مقاصدها وأهدافها وعض الجوانب المتعلقة ببعد الحقيقة الفلسطينية وموقعها في اطار أزمة
الشرق الأوسط .

وبناء على ذلك اشتركت لجنتنا في مختلف المؤتمرات الدولية ، وخاصة في اجتماعات حركة
عدم الانحياز المعقودة في الكويت وهافانا ونيقوسيا ، وفي الاجتماع الوزاري للمؤتمر الاسلامي
المعقود في نيامي . واستعرض ممثلو اللجنة في تلك المناسبات تطور عمل اللجنة ، وعبروا عن
ارتياحهم للاستعداد الذي تبدي في تلك الاجتماعات لتنفيذ توصياتنا .

وقد شرعنا بنشاط في العمل التحضيرى للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، المزمع
عقده في الفترة من ١٦ الى ٢٧ آب/اغسطس ١٩٨٣ في مقر اليونسكو في باريس . وتعتقد اللجنة

(السيد ساري ، رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف ، واللجنة
التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني
بقضية فلسطين)

ان هذا المؤتمر ، الذي ينبغي ان تتم فيه مشاركة عالمية واسعة النطاق ، سيتيح للمجتمع الدولي فرصة استثنائية لتوجيه تطورات الوضع في المنطقة ولتعزيز الوسائل الكفيلة بتحقيق الممارسة الفعلية للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد من المستحسن أن تقوم الجمعية العامة مرة أخرى بمناشدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشترك بشكل فعال في الأعمال التحضيرية والفعلية للمؤتمر الدولي ذلك .

كما أكدت في بداية كلمتي ، تعطي الأحداث الأخيرة التي وقعت في لبنان اثر غزوي اسرائيل لذلك البلد والمذبحتين اللتين وقعتا في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين ، بعدا جديدا لقضية فلسطين . وفيما وراء الاعتبارات المتعلقة بتلك الأحداث يبرز أمر واحد بوضوح : ان الحل العادل لقضية فلسطين هو السبيل الوحيد لاستعادة السلم والاستقرار في المنطقة . ومن أجل تحقيق ذلك يتعين استيفاء شرط مسبق : لا بد من اجبار اسرائيل على أن تخفف من تعنتها . ان هذا التعنت هو الذي سبب الفشل لجميع الجهود التي اضطلع بها المجتمع الدولي ولجميع المقترحات السلمية التي قدمت من أجل التوصل الى حل شامل للمشكلة .

وفي الحقيقة دللت اسرائيل بأعمالها وسياساتها انها لا تريد فعلا أية تسوية لا تستجيب لمطالبها هي . وفي مواصلة اسرائيل لهذه الخطة تزدرى الرأي العام العالمي وتسلك سلوكا ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ورغم كل هذا فانه لما يبعث على الارتياح ان المجتمع الدولي بدأ يتفهم النوايا الحقيقية لاسرائيل . ويوجد كذلك سبب يبعث على التشجيع ألا وهو تنامي وعي الشعب الاسرائيلي بسياسة زعمائه القائمة على التحدي .

يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل استعادة السلم والاستقرار في المنطقة ، على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في دولته المستقلة . وهو أمر يدين به المجتمع الدولي تجاه ذلك الشعب وتجاه الضحايا الأبرياء الذين أريق دمائهم سدى . ويتعين كذلك وضع آلية ملائمة تكفل أمن الدول في المنطقة .

(السيد سارى ، رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف ، واللجنة
التحضيرية للمؤتمر الدولى المعنى
بقضية فلسطين)

ويجدد بنا أن نحبي السيد خافيير بيريز دى كوبيار الأمين العام لهذه المنظمة على
مبادراته وجهوده لتحقيق حل عادل وشامل لهذه المشكلة . فقد استرعى انتباه المجتمع الدولى ،
منذ تسنمه منصبه ، الى خطورة هذه القضية والى الحاجة لايجاد حل عادل ودائم لها . وهو
فضلا عن ذلك لا يألوجهدا في هذا الصدد ، ومن واجبنا أن نساعد في مساعيه .

(السيد ساري ، رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف ، واللجنة
التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني
بقضية فلسطين)

ان السنغال التي تشرفت برئاسة هذه اللجنة عاقدة العزم على أن تؤيد كل جهد يرمي الى
ايجاد حل عادل لهذه المشكلة ، ان رئيس دولة السنغال السيد عده ضيوف قد ذكر بهذا من
بضعة ايام مضت خلال الزيارة الرسمية التي قام بها لبلدنا نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية
السيد جورج بوش .

ومن الملائم أيضا بالنسبة الى اعضاء اللجنة الاشادة بالسيد وليام بافام وكيل الأمين العام
للأمم المتحدة الذي تعتبر ادارة حقوق الفلسطينيين قسما من مكتبه يديره بتفان واتقان السيد يوجا
سندرام يساعده عدد من الموظفين الأكفاء وقد وجدنا دائما لدى الجميع التفهم والتعاون في خدمة
السلم .

وفي الختام ، أود أن اعبر مرة اخرى عن قناعة اعضاء اللجنة بأن الموقف القائم في الشرق
الأوسط لا يسمح بأي تسوية وأن المجتمع الدولي يجب أن يضطلع بمسؤولياته وان يفتح ابواب السلم
أمام شعب فلسطين مثلا في منظمة التحرير الفلسطينية . ان مجرى المفاوضات السابقة والحالية
يؤكد ان هذا هو الخيار الوحيد .

ان الامم المتحدة لم تبحث مسألة الشرق الأوسط في ظروف ملائمة كذلك السائدة لان . وفي
الحقيقة وخلال هذا العام ظهرت مقترحات ومبادرات ونهج في جهات مختلفة وهي ، بصرف النظر
عن المصادر التي جاءت منها ، تعمل على كسر الجمود الذي اصاب الموقف . واذ ما نظرنا اليها
ككل فان هذه المبادرات والمقترحات أو النهج تتضمن بعض عناصر واردة بالفعل في توصيات اللجنة .
ان المضمون اكثر أهمية من المصدر والهدف الأساسي هو تحقيق حل عادل ودائم لقضية فلسطين .
وفضلا عن ذلك فان تفكير الاطراف المتنازعة مثل التطور الحالي في الموقف الدولي ، يبين
انه بالإضافة الى العقبات الواضحة التي لا يمكن تخطيها ، هناك عضية تحول يمكن أن تسمح بتفاهل
وثقة نسبيين . وعلى هذا يجب ان تفتتح الجمعية هذه المناسبة كمن توجه من حديد زداة التي
مجلس الأمن ليصادق دون تأخير في ضوء هذه العناصر على التوصيات التي احيلت اليه من اللجنة
وان ينظر اليها على اساس انها تمثل ركيزة لحل قضية فلسطين . وبذلك فان مجلس الأمن سيزيد
بشكل كبير من فرص التسوية السلمية في الشرق الأوسط وسوف يؤكد بذلك وفاء برسالة تاريخية وجهت
منذ ثلاثة عقود من قبل اولئك الذين انشئوا منظماتنا ونذروا انفسهم للمهمة النبيلة وهي " نقاذ
الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : و الآن ادعو السيد فيكتور غوسى ممثل مالطة
مقرر كل من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولى المعنى بقضية فلسطين ، ليقدم تقريرى هاتين اللجنتين الواردين فى الوثيقة
A/37/35 و Corr.1 والوثيقة A/37/49 و Corr.1 على التوالي .

السيد غوسى (مالطة) (مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير
القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى المعنى بقضية فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
تشرف بأن اقدم بصورة رسمية التقرير الثامن للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه الثابتة
الوارد فى الوثيقة A/37/35 و Corr.1 وبهذه المناسبة ، هناك تقرير اضافى و ارد فى الوثيقة
A/37/49 و Corr.1 بشأن المؤتمر الدولى المعنى بقضية فلسطين المقترح عقده فى ١٩٨٣ .

وليس فى نيتى ان اثقل على الجمعية بالخوض فى تفسير مفصل للتقريرين ، فاننى لا احتاج
أن اضيف الى ما قد اوضحه بكفاءة رئيسنا ان النمط الأساسى والفحوى والخطورة واللاحاح للتقرير الأول
لا بد انها أصبحت معروفة تماما للجميع الآن . ونظرا الى طبيعة الأحداث المباشرة والاخفاق فى
احراز تقدم ملموس فى مجلس الأمن ، فان اللجنة المعنية . بفلسطين وجدت لزاما عليها ان تواصل
الخطى وان تلتزم اليقظة وان تنير الرأى العام العالمى وان تناضل بلا كلل فى سبيل اجراء ايجابى
عن طريق مجلس الأمن اساسا وذلك لتعزيز الحل السلمى الدائم .

ان التقدم الحقيقى للجنة فى العام الماضى وهو دون شك تقدم هام ، لم يكن لسوء الحظ
كافيا فى هذه المناسبة لخم الصراع الجسيم الذى بلغ ذروته منذ شهور قليلة ، الا ان ذلك لن يكون
ابدا طي النسيان وهذا يتناقض مع سجل الاعوام الستة الماضية حيث كان الأمل فى التقدم ينع على
الأقل انتشار الأعمال العدائية .

وأود اولا ان احدد العوامل الايجابية لتكون تحت نظر الجمعية واثاء العام قيد الاستعراض
نجد ان اللجنة والوحدة الخاصة بفلسطين قد نسقتا الجهود لاصدار ثلاث دراسات جديدة ، وهكذا
اصبح اجمالى الدراسات حتى الآن ست عشرة دراسة . وهذه الدراسات ذات اهمية خاصة فى ضوء
الاحداث الجارية . وهى معنونة : اولا " المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الضفة

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين

الغربية وغزة " . ثانيا ، "الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة " . ثالثا ، " المستوطنات الاسرائيلية في غزة والضفة الغربية " اننا نتشرف بأن نستعرض انتباه الدول الأعضاء الى هذه الدراسات الموضوعية . ان الاقبال على هذه الدراسات وعلى تلك التي نشرت من قبل يزداد كل عام . ولذلك اتخذت الخطوات ليس لطبع المزيد منها فحسب ، بل لطبعها بلفات متعددة .

ان اللجنة ايضا قد ساعدت في تنظيم ثلاث حلقات دراسية احداها في الولايات المتحدة والأخرى في مالطة والثالثة في السنغال . وقد حضر كل منها الكثير ، وقدمت اسهامات علمية على مستوى عال من المساهمين في هذه الدراسات حول مختلف جوانب قضية فلسطين . وهذه الجوانب تتضمن طبيعة وهيكل منظمة التحرير الفلسطينية ، والجوانب التاريخية والسياسية والقانونية والاقتصادية والخاصة بحقوق الانسان بالنسبة لقضية فلسطين بما في ذلك دراسات مفصلة حول وضع القدس والسياسة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة بشكل غير شرعي ، وأخيرا دور الأمم المتحدة في تعزيز حل هذه القضية .

ان اللجنة ، لسوء الحظ ، قد وجدت صعوبات علمية في تنظيم الحلقة الدراسية الأولى في أمريكا الشمالية خارج مقر الأمم المتحدة ، ونتيجة لذلك فقد عقدت بمقر الأمم المتحدة ، ولا بد أن اعترف بصراحة انها تلقت اهتماما اقل كثيرا مما تستحقه فعلا . ان حقيقة ان لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين كانت تحاول ان تشجع الحوار الحر المقنن مع الأفراد والمنظمات المهمة بالقضية مهما كانت الآراء التي يعتنقونها لم تجد استجابة كبيرة . وحقيقة ان لجنة الأمم المتحدة التي كانت تعمل بلا كلل لتشجيع المناقشة والقاء الضوء على قضية ذات اهمية حيوية للسلم الأقليمي والعالمى ، لم تثر الا اهتماما قليلا لدى وسائل الاعلام المحلية .

وعلى العكس ، فان اللجنة قد تمتعت بتغطية كريمة من الصحافة خلال حلقتي الدراسات الأوروبية والافريقية المنعقدتين في فالتا وداكار على التوالي . وفي كلتا الحلقتين تم تنظيم برنامج للعمل . وبالنسبة الى الحلقة الدراسية في مالطة ، فان اعضاء البرلمان الذين حضروا كانوا يمثلون معظم الآراء السياسية لاروبا الغربية واصلدروا على نحو تلقائي مائدة عاجلة لحكوماتهم بطلب مبادرة اوربية في الشرق الأدنى . والكلمات المحددة لندا فاليثا هي :

" من مالطة ، نوجه مائدة للبرلمانيين والاحزاب السياسية والنقابات العمالية ومنظمات التضامن والمثقفين في المجتمع الأوروبي لكي يقدموا تأييدهم لمبادرة عرب عن رغبة شعوب اوروبا لرؤية شعب فلسطين يعيش أخيرا في دياره في سلم وحرية وكرامة " .

٣٦- (السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه عبر القابلية للتصويت
واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولوي
المعني بقضية فلسطين)

مرة اخرى يسعدني ان اقرر ان مثل هذه الاعلانات لا تشجع فحسب اعضاء اللجنة بدرجة كبيرة
لكنها ايضا تؤكد اعتقادنا انه بعد كشف واسع النطاق ، للطبيعة الحقيقية للقضية الفلسطينية ،
فانه يتولد المرة تلو المرة لدى المشاركين وجمهور الحاضرين على حد سواء دعم تام للحقوق المشروعة
للشعب الفلسطيني ، وحماس للتوصل الى حل سلمي .
ووفقا للتقاليد المتبعة ، تم تجميع اعمال الحلقتين الدراسيتين ونشرها ، كما أرفقت التقارير
الخاصة بكل حلقة دراسية بتقرير اللجنة .
كما تم احراز جانب اخر من التقدم الكبير في العمل الداخلي في كل من اللجنة والوحدة .
فقد زاد عبء العمل بطريقة كبيرة ، ليس فقط بسبب الأحداث السلبية في الاراضي المحتلة ، لكن ايضا
نتيجة لزيادة الادراك والتعاطف اللذين ولدتهما اللجنة لصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه
المشروعة . وبعد ذلك نظمت اللجنة نفسها باسلوب ملائم على أفضل وجه وذلك للوفاء بالمطالب المطاوعة
على عاتقها ، كما تم تعزيز الوحدة ذاتها ، ورفعت الى مستوى القسم . وبعد الانسجام الموجود
بين اعضاء اللجنة ، واطباء امانة القسم ، وبين الاعضاء والامانة ، مصدر الهام لنا جميعا ، نحن
اعضاء تلك اللجنة التي يرأسها بتفان السفير ساري من السنغال .
وربما كان اكثر الامور اهمية وتشجيعا ، ذلك التأييد المطرد للقرارات الجوهرية الخاصة
بقضية فلسطين وهي القرارات التي شهدت انتباه الجمعية العامة ، منذ اليوم الأول لتشكيل اللجنة .
واسمحوا لي ان اقتبس بعض الارقام .

استنادا الى النصوص الفعلية لمشاريع القرارات - مع وجود بعض الانحرافات السنوية الصغيرة -
ارتفع عدد المؤيدين من ٩٣ في ١٩٧٥ الى ١٢٧ في ١٩٨٢ ، وهي زيادة تبلغ ٣٧ في المائة .
وهذا يمثل تعزيزا له مغزى لقاعدة صلبة الأساس بالفعل ، كما نقص عدد المعارضين من ١٨ في
١٩٧٥ الى اثنين في ١٩٨٢ ، وهو نقص يبلغ ٩٠ في المائة . اما عدد الممتنعين عن التصويت
فقد انخفض من ٢٧ في ١٩٧٥ الى لا شيء في آخر تصويتين ، اجريا في الدورة الطارئة خلال ١٩٨٢
وهذا يمثل انخفاضا هائلا . وقد انخفض اجمالي المعارضين والممتنعين عن التصويت من ٤٥ في
١٩٧٥ الى ٢ في ايلول/سبتمبر من هذا العام ، وهو انخفاض يمثل ٢٢٥ في المائة . وهذا

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنى
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين

بدوره يمثل تناقضا هائلا في حدة العداة تجاه التطلعات الفلسطينية نحو العدل ، تلك التطلعات التي انكرت عليهم حتى الآن .

لقد اقترنت زيادة الاعتراف الدولي بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني وتأييدها ، بالتقدم الكمي والنوعي المستمر الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية ، بحصولها على الاعتراف الثنائي فسي عواصم العالم الى القدر الذي يفوق الآن ما تتمتع به اسرائيل ذاتها بدرجة كبيرة . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نسجل مرة اخرى تقديرنا العظيم للتأييد الذي قدمته لتوصيات اللجنة ، مجموعات مختلفة من الدول ، ولاسيما حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي .

يستطيع المرء ان يرى ، من هذا النمط المتطور الذي وصفته بايجاز ، خصوصا بالنسبة لسجل التصويت في الجمعية ، انه لم يعد من الصعب الآن تحديد اتجاه الرأي العام العالمي بشأن هذه القضية . ان الرغبة في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة بشكل غير مشروع ، واستعادة زخم السلم ، والاعتراف باوجه القصور في النهج التي تم تطبيقها حتى الآن ، كل ذلك قد برز بجلاء واضح واصرار في مناقشاتنا منذ العام الماضي ، حتى بالرغم من وجود عدد من البلدان ذات الثقل لاتزال تقف موقف المتفرج وتحجم عن اتخاذ قرار - ويخالجها الشك بالنسبة لتوقيت ونطاق المبادرات الجماعية او الفردية المتصورة .

ولعل الأعضاء يذكرون انني قد اعلنت عند تقديمي للتقرير في العام الماضي - واعتذر عن

تكرار نفسي - مايلي :

" ان الاحباط الذي نشعر به ، يجعلنا نتساءل الى أي مدى يمكن للجنة تابعة للأمم المتحدة ان تستمر في التقدم بتوصيات صادق عليها بشكل كبير مرارا وتكرارا من جانب الجمعية العامة ثم يتم تجاهلها بشكل سافر ولا تنفذ ؟

" ان رغبة الأمم المتحدة فيما يتعلق بشعب فلسطين ، قد تم الاعراب عنها مرارا وتكرارا ، فسنويا تستجمع قوة متزايدة ولكن صوتنا الجماعي مازال لا يلقى اذانا صاغية عندما يصل الأمر الى التنفيذ . ان مؤسسات هذه المنظمة يتم تجاهلها وبذلك فانها تفقد مصداقيتها وهذا الفقدان لن يؤدي الى شيء ايجابي لجهودنا في المستقبل .

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي المعنى بتضحية فلسطين)

" اننا نعرف جميعا ان الاحداث في الشرق الاوسط لم تكن في الماضي ولن تكون في المستقبل تنتظر عملا بنا ، وحاسما من مجلس الامن . ان تعنت دولة واحدة واحكام عضو دائم في مجلس الأمن عن مواجهة الحقائق الناجمة من الموقف ، سوف يسهمان في اشعال الشرارات الموجودة فعلا في المناخ المتفجر في الشرق الاوسط . ان المجتمع الدولي يخطط بشكل سلمي للمستقبل ولكن في اروقة السلطة نجد ان هناك آراء مختلفة " (A/36/PV.80 ، ص ٢٧) .

كما ذكرت ايضا :

" كذلك ، فاننا نعرب عن القلق لان هذا الجهاز لم يتمكن حتى الان من التوصل الى مقرر بناء حول هذا الأمل ، وهذا الجدار الكبير من التقاعس أو عدم ايجاد الحل الفعال له آثار ليس فقط على شعوب الشرق الأوسط بل على مؤسسات المنظمة نفسها " . (لمرجع نفسه) . ربما لهذه الأسباب على وجه التحديد ، ولان اسرائيل قد شعرت بعزلتها المتزايدة ، وبسبب تردد مجلس الامن ، اخذت اسرائيل مرة اخرى بزمام الأمور في ايديها بصورة عسكرية وغير شرعية ، من أجل ان تطيح بالسيناريو الذي طرأ على الاحداث ، لذلك ، تدعو قراءة السجل الفعلى للأمر - لسوء الحظ - الى الاسف والاحباط ، وقد ادركت اسرائيل ذلك بصورة فعالة ، وهنا نصل الى الجانب السلمي وهو يمثل في عرض لنكسات متواصلة تصل الى حد القتل الجماعي . لقد حددت كل هذه التفاصيل في التقرير ، وربما ، لن اكررها الا لكي اؤكد فقط على الانتهاكات العديدة التي اشارت اليها لجنة حقوق الانسان ، وتم تعدادها في الصفحتين ١٦ ، ١٧ من التقرير ، وتستكمل هذه الأمور ، بالشواهد الجلية التي ترد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة . ونتيجة لهذا تعين على اللجنة ان تكتب خطابات لاحصر لها للاحتجاج على الممارسات الاسرائيلية في العام الماضي ، وبإلها من خطابات عديدة اكثر مما كان يتعين علينا ان نكتبه ، لكن ليس فيها على الاطلاق خطاب واحد اكثر من اللازم ، لقد عقدت سلسلة اجتماعات عديدة لمجلس الامن ، ودعيت الجمعية العامة لعدة دورات ، لان القمع والعنف قد استشرى في الاراضي المحتلة . فالجامعات قد اغلقت ، والمستشفيات والمدارس قصفت ، والعمد المنتخبون قد شوهوا او طردوا ،

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين)

واقامت المستوطنات غير المشروعة ، وما الى ذلك ، في تسلسل مؤسف للاحداث ، يشير القلق والسخط
فمن نستطيع ان نضع حدا للمعاناة الانسانية الهائلة ؟
ان سياسات اسرائيل في الاراضي المحتلة بشكل غير مشروع تمثل ضما بحكم سياسة الأمر الواقع
ولم يعد يتم الاعتراف بالخرائط القديمة . وهذه هي حجة ميرون بنفستى :
" ان بيغين ، ببساطة لا يحتاج الى تطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية .
فالنظام بارع ومحكم بحيث لا يتطلب الامر هذا التطبيق . فحين نمارس بالفعل ضما بحكم الأمر
الواقع ، وخلق مجتمع مزدوج ، فمجالات المجلس المحلي والاقليمي تسودها معايير ، ومستويات
وخدمات وديمقراطية اسرائيلية ، والبقية الباقية للعرب الذين لا يتمتعون بأية حقوق سياسية
في ظل الادارة المدنية " .
وفي ظل كل هذا التأكيد اليومي للدلة والشواهد ، لا يزال مجلس الامن مشلولا ولا يمضي
الا وقت طويل حتى تتحرك اسرائيل وتتمادى اكثر من ذلك .
وباستخدام حجة واهية ومن خلال ما يصفه قادتها بوحشية بانه " الهام سماوي " شنت اسرائيل
غزوا عسكريا وحشيا واسم النطاق ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في لبنان . وقد تصاعد هذا
العمل وتحول الى صراع رهيب ، تسبب في خسائر وكوارث هائلة . ولا يمكن لمجرد الكلمات ان تعبر
بحق عن الأهوال التي تلت ذلك . وانما ما كانت مشاهدة هذه الأهوال على شاشات التلفزيون مشيرة
للفزع ، فكيف يتسليم المرء ان يتخيل - مجرد تخيل - مدى المعاناة الفعلية الرهيبة التي عاناها
عشرات الآلاف من الضحايا .

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين)

ويكفي، مثال واحد . فهناك صورة أخذت في الموقع ، وقد أظهرت أطفالا مقتولين، تتسارع
عمارهم بين سنة وست سنوات . وبكلمات اوريانا فالاس ، فان :

"كثير المشاهد اثاره للرب لم يكن مشهد قتل الأطفال في حد ذاته ، وانما حقيقة
انهم مزقوا اشلاء ، فجد هنا قدما قد فقدت من رضيع ، وبدا فقدت من صغير ، وهناك
كفا ملقاة وكأنها تطلب الرحمة ."

ومن رحمة القدر ان المذبحة قد انتهت ، في الوقت الحاضر على الأقل . ان اسرائيل تتصرف
بصلف ومغنى عن العقاب ، باعتبارها السيد العسكري للموقف الحالي . ومع ذلك ، فان اللجنة
والمجتمع الدولي بأسره ، في الواقع ، ليس بوسعهما الا ان يتألموا في الآلاف من الأرواح البشرية
التي كان يمكن انقاذها ، ومقدار الخسارة المادية التي كان يمكن تجنب وقوعها ، وتكاليف السلاح
التي كان يمكن توفيرها والعداوة التي كان يمكن تحاشيها ، كل ذلك كان ممكنا لو أن مجلس الأمن
اتخذ عملا جماعيا على أساس التوصيات التي اصدرتها اللجنة منذ ست سنوات ، ست سنوات دموية
ملينة بالعذاب والاضطراب اللذين عانى منهما الشعب الفلسطيني ، الذي جاء الى الأمم المتحدة
يحمل مشعل السلام ويطلب مساعدتنا ، مساعدة كل دولة في هذه الجمعية .

لقد تجاوزت القسوة في المنطقة كل حد . ان سلك اسرائيل الدولي لا يمكن تحمله ، وهو
ينجم من خليط متعصب من الاعتبارات الخاصة بالانجيل والاعتبارات الأمنية ، التي تدعمها اسرائيل
بكل قوة والتي تحرض عليها وسائل الاعلام دون اي اعتبار للواقع او الحقيقة .

وفي نفس المقابلة التي سبق ان اقتبست منها اريل شارون ، على سبيل المثال ، ان
اسرائيل لا تشترك في سباق التسلح ، وانما تحاول ان تحسن قدراتها الدفاعية . ولكنه يشعر ببعض
الأسف لان احد القواد قد تشكل في الحاجة الى دخول بيروت . وهو - شأنه شأن من كانوا قبله -
يزعم انه ليست له مطامع في بوضة واحدة من اراضي لبنان . ولكن ، حتى الآن ، لم يفعل شيئا
لدحض ما يقال عن شهية اسرائيل الجشعة الى الأراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ بطريقة
غير مشروعة ، أي منذ حوالي ٢٠ عاما ، والتي احكمت اسرائيل قبضتها عليها بكل الاجراءات التي
اتخذها الكيست . وقد تجلوا بالفعل سوء نية اسرائيل في ان قواتها مجهزة ، على ما يبدو ، للبقاء
فترة طويلة في لبنان .

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين

ان الاحساس بالتعقل ينبغي اعادته الى الشرق الأوسط بشكل ملح ، قبل تجاوز العتبة النووية .

لقد اتضحت للجنة علامات وفرص ايجابية منذ عدة سنوات ، وما كان لتضحية بيروت ان تحدث لو كانت التوصيات الايجابية قد نفذت في ذلك الوقت ، ولو كانت بذرة الأمل التي غرست قد غذاها الجميع ، بدلا من أن يطشها البعض بالاقدام .

بفضل الأمم المتحدة فان البحث عن السلام لم يتوقف . لذلك ، ورغم سلسلة المأساة والنكسات فان اللجنة توصي ، كملجأ أخير ، بعقد المؤتمر الخاص بقضية فلسطين في تاريخ قريب مما كان مقررا له بحيث يعقد في آب / اغسطس ١٩٨٣ في باريس .

ان تفاصيل العمل التحضيرى وارادة في تقريرى الثانى في الوثيقة (A/37/49 and Corr.1) واهم توصياته هي الفقرة ١ المتعلقة ، بالاشتراك في المؤتمر والفقرة ٢ التي تحدد اهدافه . ويحدد اللجنة الأمل في ان توافق هذه الجمعية على هذين الجانبين بصفة خاصة ، في هذه الفترة الحرجة . وكما نعرف جميعا ، وكما يبين هذا العرض الموجز ، فانه من الواضح ان هناك خطأ لا يرب فيه في وضع قضية فلسطين . ان مهد الحضارة هذه ، وأرض الالهام الروحي للسلام والاخوة قـد أصبحت مرتعا للنزاع من جراء عدوان اسرائيل السافر الذي يشوه صورة السلام ، ومن جراء موقفها المتمثل في قولها : " لماذا أتوقف هنا طالما اننى انجو من عواقب ما اقترفته ؟ . لقد تبادت اسرائيل ، وسمح لها بأن تتماهى الى حد كبير . وهي على وشك القضاء على الاعتدال في المنطقة وزج العالم في خضم فوضى اقتصادية وسياسية اعماق .

ولكن الآن ، في ظل صورة مذبحة بيروت الدموية ، هناك صيحة احتجاج عالمى مخلص ضد هذه المذابح التي لا معنى لها ، وهذه الصيحة تخترق اروقة السلطة حتى في اسرائيل نفسها . اننا نجد اصواتا ذات ثقل تدعو باقتناع متزايد الى وقف هذه السياسة ونبذ اساليب الماضى الخاطئة .

ولعل أكثر الصيحات حدة ومغزى والتي تدعو الى اتباع نهج جديد تلك التي اطلقها مؤلف القصص أموس كينان في ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر ودعونا نستعمل كلماته :

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية للمؤتمر
الدولي المعنى بقضية فلسطين)

" طالما انكم ، معشر الامريكيين ، تساعدوننا فاننا نحن الاسرائيليين ليست لدينا
فرصة للوقوف على اقدامنا . وليست لدينا فرصة لتحقيق السلام طالما انكم تدعموننا في الحرب .
ليست لدينا فرصة لتحسين علاقاتنا مع جيراننا طالما انكم تساعدوننا على نسيان انهم هم
أيضا اطفال شرعيون للانسانية وان لهم أيضا حقوقا مشروعة " .
واذا اردنا ان يكون الحل دائما ، فلا بد ان يكون له دعم شبه عالمي . وهناك عناصر جوهرية
للحل السلمي طرحتها الكثيرون من القادة بشكل عام وفي مناسبات عدة ولو ان احدها يتسم ببعـض
اوجه القصور الا انه قد قوبل بالتقدير ، وهو الاقتراح الذي قدمه رئيس الولايات المتحدة الامريكية .
ان التوصيات التي اتخذتها بلدان جامعة الدول العربية عند استعراضها للموقف في فاس
مثلت وحدة في الصفوف والتزاما ايجابيا بصيغة سلم للشرق الاوسط . وكذلك فعلت اوربا شرقا وغربا
ان توصيات اللجنة لاتزال فريدة في اساسها القانوني وسياقتها المنطقي ومضمونها الشامل ، والدعم
الدولي الذي تلقاه ، واعتمادها على دور الأمم المتحدة الفعال الذي انعكس في نهجها التقدمي .
وهناك اوجه اتفاق كثيرة في هذه الاعلانات والاقتراحات .
وعلاوة على ذلك ، هناك دليل كاف الآن على أنه لا يمكن ايجاد حل ، على اساس القوة ،
للنزاع العسكري المستمر الناجم عن احتلال الاراضى والاستيطان بالقوة . وانما يمكن ان يقوم الحل
على اساس المبادئ المقبولة دوليا ، خصوصا مبدأ حقوق الشعوب المتساوية في تقرير المصير ، وهو
احد المبادئ العشرة التي تم التوقيع عليها ، بكثير من التفاخر ، في هلسنكي ، في نفس الوقت
الذي عرضت فيه القيادة الفلسطينية قضيتها السياسية على الأمم المتحدة .
ولعل هناك حاجة الى ان نعود بذاكرتنا الى هذا المبدأ الذي يعلن بجلاء أن " . . . لكل
الشعوب الحق والحرية الكاملة في ان تحدد الوضع السياسي الداخلي والخارجي ، دون تدخل
خارجي - عندما ترغب في ذلك - ، وان تتابع تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفـق
ارادتها " .

وهذه هي رغبة الفلسطينيين المشروعة . وهذا هو ما تعترف به اللجنة وتوصي به . وهذا ما
يبدو ان اسرائيل عازمة دائما على انكاره عليهم . غير ان اسرائيل ، او أي كيان آخر ، ليس لها الحق
في ان تتحدى المنطق والمبادئ والشرعية . بل على العكس فان كل دولة عضو يقع على عاتقها التزام
بأن تناضل من اجل القضاء على اي شكل من اشكال انتهاك مبدأ تقرير المصير للشعوب .

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين)

لقد اوضحت بالفعل في الماضي ، وقد كررت اليوم ، ان هناك اقتراحات متعددة بها كثير من أوجه التشابه ، ويمكن اعتبارها مكلمة لبعضها . غير انه لم تكن هناك فرصة لكي تجسد هذه الاقتراحات بوجه عام ، حتى تكون ، بشكل محدد ، نموذجاً للعمل . وبعد البحث الشامل ، وبالصراحة الخاطئة فان المؤتمر العزم عقده في باريس في العام القادم يمكن أن يضم وان يحدد ، دون أي لبس ، المعايير الشاملة للحل السلمي . وبذلك يمكن أن يحصل على الموافقة العالمية لهذه الاقتراحات والوسائل الفعالة وطرق تنفيذها .

(السيد غوسي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف واللجنة التحضيرية
للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين)

ان الوقت متأخر، ولكنه لم يفت بعد، لبدأ "بناء" صرح السلم على أساس صوت العقل لا قوة السلاح
وسوف تكون الأطراف الرئيسية - جميع الأطراف الرئيسية - هي المستفيدة استفادة رئيسية، غير ان العالم
أجمع سوف يتنفس الصعداء حينذاك، وسوف نعطي بذلك أيضا الأمم المتحدة، منظماتنا الوحيدة،
زخما هائلا .

لهذا نذكر مرة أخرى بان السلم هو شعار الامم المتحدة، والمنظمة ذاتها هي مركز تنسيق
أعمال الشعوب من أجل تحقيق الغايات المشتركة . وليس هناك من قضية مشتركة تماثل نيل الشعب
الفلسطيني بشكل فعلي مكانته المشروعة بين أسرة الأمم .

وهؤلاء منا الذين يرغبون فعلا في احلال السلم في الشرق الاوسط لا يمكنهم ان يبقوا غافلين
مبالين، أكثر من ذلك، بالقضية الفلسطينية، قضية العدل، والخطوة الأولى الضرورية هي ان يعترف
الجميع بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتعويضه عن نتائج سياسة القمع والظلم الاسرائيلية. وفي
هذه المحاولة لا يمكن لأية أمة ان تبقى في عزلة . فالمؤتمر الدولي المقترح عقده في باريس يهيئ
كلا من المحفل والفرصة لضمان العدل والسلم في الشرق الأوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطى الكلمة الآن لمراقب منظمة التحرير
الفلسطينية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر
١٩٧٤ .

السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) : يسرني وأنا أتحدث للمرة الأولى
أمام الجمعية العامة، في دورتها الحالية، أن اتقدم لكم بالتهنئة القلبية على انتخابكم رئيسا لها،
خصوصا انه تربطنا ببلدكم الصديق علاقات وطيدة تقوم على مبادئ التضامن المعادي للاستعمار
والامبريالية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وصون استقلالها . وانني لواثق من أنكم، بما عرف عنكم
من خبرة ودراية ستتمكنون من انجاز مهمتكم، التي اوكلتها لكم الجمعية العامة، بكفاءة واقتدار . كما
يسرني في هذا المجال أن أعبّر أيضا عن تقديرنا العميق للجهود الخيرة التي يبذلها السيد بيري
دي كوييار، الأمين العام للأمم المتحدة، في خدمة قضايا الشعوب، والسلم والأمن الدوليين، بما يتفق
مع ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة . ولا يفوتني أن أعبّر عن شكرنا العميق، وتقديرنا البالغ للسيد السفير

سامنا سارى ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولكل أعضاء اللجنة المحترمين على ما يبذلونه من جهود قيمة وعلى دورهم الفعال في المساهمة في ايجاد صيغة دولية ملائمة لحل عادل للقضية الفلسطينية ، طبقا لقرارات الأمم المتحدة . تعود الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث قضية فلسطين مجددا ، ضمن دورتها العادية الحالية ، بعد أن كانت قد اجتمعت خلال العام الحالي ثلاث مرات **ستأنفة بذلك دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة** بناء على طلب الدول الأعضاء وذلك لبحث نفس القضية . وقد احتفلنا بالأمس ، هنا في مقر الأمم المتحدة نفسها ، وفي مختلف أرجاء العالم ، استجابة لقرار من جمعيتكم الموقرة ، باعتبار التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني / نوفمبر من كل عام يوما عالميا للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، وقد استمعنا جميعا الى رسالة الأخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بهذه المناسبة وقد تحدثت فيها مفصلا عن أحداث لبنان والقوى المتواطئة وعن مجمل الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط . ان هذا الاحتفال ، الذى شاركت فيه الاسرة الدولية باجماع كامل ، هذا الوقت الكبير الذى كرسته الاسرة الدولية لبحث قضية فلسطين ، يحمل الكثير من المعاني الايجابية لشعبنا الفلسطيني ، يعزز ايمانه بعدالة قضيته ، وثقته بمستقبله ومحمية انتصاره ، وصولا الى وضع حقوقه الثابتة في العودة الى وطنه وتقرير مصيره ، واقامة دولته الوطنية المستقلة ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، **موضع التنفيذ الفعلي** . ومن ناحية أخرى ، فان هذا الوقت الوخير الذى كرسته الأمم المتحدة لبحث قضية فلسطين ، بصورة لم تحظ بها أية قضية أخرى من قبل ، انما يعكس بصورة قاطعة مدى قلق واهتمام الاسرة الدولية بوضع حد للظلم والعدوان اللذين تعرض لهما الشعب الفلسطيني وما يزال ، كما يعكس اهتمام المجتمع الدولي بالوضع في منطقة الشرق الأوسط ، الوضع الذى تشكلت فيه قضية فلسطين جوهر الصراع فيه باعتباره وضعاً خطيراً يهدد أمن وسلام العالم أجمع . والطابع ان كل قراراتكم ومبادراتكم قالت بكل وضوح لا يدع مجالاً للشك : ان سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية ، ومضاميرها العسكرية ، وتجاهلها لقرارات الأمم المتحدة ، وانتهاكها الصارخ لمبادئ القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الانسان ، هذه السياسة هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن هذا التوتر الدائم في منطقة الشرق الأوسط وعن هذا التهديد المستمر للسلام العالمي ، وعن هذه الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد ابناء الشعب الفلسطيني ، في فلسطين وفي لبنان ، وعن هذه

المعاناة الانسانية المفجعة ، لملايين البشر الذين طردتهم اسرائيل من وطنهم ، صادرت أراضيهم
ولا حققتهم برا وحرا وجوا ، فقتلتهم وشردتهم وسجنتهم وعذبتهم ومنعتهم من العيش في بلادهم
بحرية وكرامة ، ممارسة بذلك حرب اباد ة حقيقية ضد شعب مسالم هو الشعب الفلسطيني . ومما
يدعوا للأسف الشديد ان اسرائيل قد قامت بكل هذه الأعمال الوحشية المنافية للقانون والديـن
والعرف والاخلاق وكل القيم التي تعارف عليها البشر ، دون رادع فعال ، بل ومساندة كاملة ،
سياسية واقتصادية وعسكرية من دولة كبرى ، يفترض انها مسؤولة ، بحكم عضويتها الدائمة في مجلس
الأمن ، عن اقرار السلم والأمن الدوليين ، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة واحترام ميثاقها ، هذه
الدولة هي الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد ارتبطت منظمة الأمم المتحدة ، منذ قيامها ، وعلى نحو فريد ، لا مثيل له ، بقضية فلسطين ارتباطا وثيقا ، جعل منها بندا دائما على جدول أعمالها منذ عام ١٩٤٧ وحتى يومنا هذا ، كذلك فقد استأثرت القسط الأكبر من مداولاتها وقراراتها ، سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة ، وفي لجانها المختلفة ومنظماتها المتخصصة .

ورغم كل هذه السنوات الطويلة من الجهد المتواصل ، ومن المعاناة الانسانية فلا يبدو حتى الآن أن هناك نهاية قريبة لسلسلة العنف والارهاب الذي شنته اسرائيل وحلفاؤها ضد الشعب الفلسطيني منذ ذلك الوقت وحتى الآن . ذلك أن " قضية فلسطين " التي استأثرت بكل هذا الجهد والوقت والاهتمام من قبل العالم ، هي مشكلة فريدة من نوعها في مجتمعنا الدولي المعاصر ، بأبعادها السياسية والقانونية والانسانية والتحريرية ، كما انها تشكل تحديا دائما للضمير العالمي ولعظمة الأمم المتحدة ولقدرتها على تطبيق ميثاقها وأهدافها وفرض احترام قراراتها . ولعل يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر لعام ١٩٤٧ ، يشكل بداية لتعامل الأمم المتحدة مع " قضية فلسطين " ، عندما أصدرت الجمعية العامة في ذلك التاريخ قرارها رقم ١٨١ (د - ٢) بتقسيم فلسطين الى دولتين : دولة يهودية واخرى عربية فلسطينية ، كما أصدرت في وقت لاحق قرارها ١٩٤ (د - ٣) ، الذي أكدته باستمرار على مدى السنوات الماضية حتى الآن ، القاضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم التي اجبروا على النزوح عنها وتعويض من لا يرغب منهم في العودة .

ومن المفجع حقا ، أنه رغم مرور خمسة وثلاثين عاما على هذا القرار ، فلا يزال العناد الاسرائيلي ضد هذا الشعب الفلسطيني مستمرا ولا يزال اللاجئون الذين تضاعف عددهم مرات ومرات ينتظرون العودة الى وطنهم ، كما ان حق الشعب الفلسطيني في حياة حرة كريمة ، وفي ان يكون له دولة مستقلة ، وفق قرارات الأمم المتحدة نفسها ، لا يزال كل هذا مطلباً لم يتحقق بعد .

وكما قلت ، في بداية حديثي اليكم ، فاننا نعتبر ان اصرار الأمم المتحدة على بقاء " قضية فلسطين " بندا مفتوحا على جدول أعمالها طوال هذا الوقت ، رغم عمليات التضليل ، ورغم عمليات التعطيل التي تعرض لها مجلس الأمن من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، والتي شلت فاعليته في هذا المجال ، انما يحمل معنى ايجابيا كبيرا ، فالمجتمع الدولي ينزع لتحقيق العدالة ، ويرفض

الحقائق القائمة على القوة والظلم والعدوان ، كما يرفض محاولة فرض الارادة المنفردة على منظمتنا الدولية . كما ان مسؤولية المجتمع الدولي ، ممثلا في الأمم المتحدة ، هي مسؤولية ثابتة مسلم بها في كافة الأمور المتعلقة بتحرير الشعوب وتطبيق حق تقرير المصير ، الذي يشكل احدى الركائز الاساسية للنظام السياسي الدولي المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة بمبادئه وأهدافه .

لقد عانى الشعب الفلسطيني خلال السنوات الطويلة الماضية ، من شتى صنوف القهر والتشريد والارهاب ، وحرمان من أبسط حقوقه السياسية والانسانية ، وقد اضطر شعبنا ، نتيجة لذلك وعلى مدى هذه الاعوام لاستعمال حقه المشروع في الدفاع عن نفسه والتصدي للعدوان وذلك بكسل الوسائل حسبما قرره الأمم المتحدة نفسها ، وقد قدم الشعب الفلسطيني في نضاله الطويل المثابر تضحيات بشرية وانسانية هائلة ، في ظل وضع لا مثيل له من عدم توازن القوى ، واستطاع رغم ذلك وفضل مساندة الاشقاء والاصدقاء والاحرار في العالم ، أن يكشف زيف الدعاية الصهيونية المضللة وان يعرى اسرائيل وحلفاءها الامبرياليين ، وان يثبت للعالم اجمع ان اسرائيل وحدها هي الخطر الأول المباشر على السلام ، وهي المعرقل الأساسي في طريق السلام .

وعلى مدى السنوات الاخيرة ، تبلور نضال الشعب الفلسطيني وتحديات ابعاده وأهدافه ووسائله ، وتعمقت شخصيته الوطنية المستقلة . واكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . اعتراف الأمم المتحدة واعتراف الغالبية العظمى لدول العالم ، باستثناء الولايات المتحدة ، الامريكية التي لا تزال تتعاضد عن هذه الحقيقة الساطعة ، كما أفضل الشعب الفلسطيني المقاوم للاحتلال الاسرائيلي كل المخططات المعادية ، خصوصا ما يسمى بمشروع " الحكم الذاتي " الذي هو ليس الا اكدوة اسرائيلية لتغطية بقاء الاحتلال وضمان الضفة الغربية وقطاع غزة نهائيا كما فعلت في القدس والجولان .

ولم تغلج محاولات اسرائيل في وصم منظمة التحرير الفلسطينية بصفة " الارهاب " في اقتناع احد بذلك ، فقد بات من الواضح ان منظمة التحرير الفلسطينية هي تجسيد حضاري حي لشعب عريق ، هو الشعب الفلسطيني ، الذي يعرف أهدافه ويكافح من أجل حقوقه التي اعترفت بها شعوب العالم والأمم المتحدة نفسها في كل قراراتها منذ عام ١٩٤٧ وحتى يومنا هذا ، وقد أضفنا بصمودنا البطولي ، وتضحياتنا الكبيرة صفحة جديدة الى سجل نضالات الشعوب المكافحة التي

تصدت للاحتلال الاجنبي ، وللاستعمار والعنصرية والفاشية على مر التاريخ ، ومن أجل تحقيق مبادئ الأمم المتحدة التي ترمي الى اقامة عالم تسوده العدالة والأمن والسلام .

وعندما كانت اسرائيل تتصرف بهمجية وهريرية لا مثيل لهما ، وتخرق مبادئ القانون الدولي وشرعة حقوق الانسان وقرارات الأمم المتحدة نصا وروحا كانت منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة للشعب الفلسطيني الضحية والمعتدى عليه ، تواصل نضالها وهي تتحلى بأكبر درجات المسؤولية والاحترام والالتزام بالشرعية الدولية . ليس ذلك فحسب ، بل انني متأكد من انكم جميعا على معرفة كاملة بالدور الايجابي البناء الذي لعبته منظمة التحرير الفلسطينية في السعي لاجلال السلام فسي العديد من المناطق الدولية المتوترة .

وقد عبرت منظمة التحرير الفلسطينية دائما عن رغبتها في مشاركة جميع القوى العالمية الخيرة في عملية سلام في الشرق الاوسط تلتزم بمبادئ هيئة الأمم المتحدة وقراراتها واطارها . وكذلك فقد أكد مجلسنا الوطني الفلسطيني ، والذي هو أعلى سلطة تشريعية لدى الشعب الفلسطيني ، في دورته الخامسة عشرة والمنعقدة في نيسان / ابريل من عام ١٩٨١ على أن المحك الفعلي لجدية وإيجابية أية مبادرة دولية لاجلال السلام في الشرق الاوسط هو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيداً للشعب الفلسطيني ، وبحق شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وضمن هذا السياق ، فقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بالبيان السوفياتي الامريكى المشترك الصادر في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ ، كما رحبت بمبادرة الرئيس الراحل ليونيد برجنيف والتي أكدت على الدور الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في حل أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، وضرورة تطبيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وكذلك بدور الأمم المتحدة في حل هذه المسألة . وأخيرا فقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية ، كعضو في جامعة الدول العربية ، في مؤتمر القمة العربي الاخير في مدينة فاس ، الذى وضع اطارا لنسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وطرح مشروعا عربيا للسلام في منطقة الشرق الاوسط ، أما مبادرة الرئيس ريغان التي أعلنها في الأول من شهر ايلول / سبتمبر من هذا العام ، فهي وان دلت على بعض التقدم في الموقف الامريكى ، الا أنها خلقت من العناصر الرئيسية والتي لا يمكن بدونها قطعا التوصل الى حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الاوسط . وهذه العناصر على وجه التحديد هي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ودورها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة ؛ وكذلك ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الشامل غير المشروط من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس . لقد خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت قوية سياسيا وعسكريا ، فرغم الحصار المجرم الذى تعرضت له خلال ثلاثة أشهر ، ورغم حملات التجويع والقتل والتدمير التي لم يعرف لها التاريخ مثيلا من قبل ، ورغم القنابل الفسفورية والعنقودية والفراغية الامريكى الصنع ، والاسلحة المحرمة دوليا ، التي صبها اسرائيل الغازية طوال ثمانين يوما كاملة ، ليلا ونهارا ، على المدنيين من سكان بيروت البطلة والمخيمات الفلسطينية ، فقد صمد المقاتلون الفلسطينيون واللبنانيون صمودا بطوليا رائعا حاز احترام وتقدير كل الاحرار والشرفاء في العالم ، وقد بقيت اسرائيل ، العنصرية الفاشية في قفص الاتهام ، والدماء تقطر من يديها ، دماء الاطفال والنساء ، وصراخ الجائعين والمشردين وآهات الاف المعتقلين تدوى في اسماع كل اصحاب الضمائر الحية في العالم بأسره ، وعندما عجزت اسرائيل عن دخول بيروت عنوة ، وبعد ان انسحبت المقاومة الفلسطينية انقاذا وحماية للسكان المدنيين ، وبعد حصولها على تعهدات امريكى دولية لم تحترم للأسف الشديد ، قامت اسرائيل بعد ذلك بتفجير حقدها وفاشيتها في مجزرة بشعة ، هي مجزرة صبرا وشاتيلا والتي ستبقى على مدى الدهور وصمة عار في جبين كل الذين خططوا لها ، والذي سن

نفذوها وسمحوا أو شاركوا بها ، وأولئك الذين أصموا آذانهم واداروا ظهورهم لاشع جريمة قتل جماعية للآلاف من المدنيين العزل من فلسطينيين ولبنانيين . ومن المؤسف حقا انه رغم انقضاء عدة شهور على هذه المجزرة البشعة ، فلا زال المجرمون الاسرائيليون بلا عقاب ، يخططون لمجازر جديدة غير آبهين بما يصدر عن العالم من بيانات شجب وادانة واستنكار ، ذلك ان الجريمة والارهاب والقتل الجماعي كانت دائما عنصرا أساسيا في سياسة اسرائيل الصهيونية منذ قيامها حتى يومنا هذا ، وتاريخ بيغن وشارون وشامير ومجموعاتهم الارهابية حافل بالادلة التاريخية القاطعة على ذلك ، ابتداءً من مجزرة دير ياسين في عام ١٩٤٨ ، الى مجزرة قبية في عام ١٩٥٣ ، الى مجزرة كفر قاسم في عام ١٩٥٦ ، وأخيرا ، وليس آخرا مجزرة صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢ . ان اسرائيل ، التي اعتمدت على السيادة اللبنانية وحاولت تمزيق وحدة لبنان الاقليمية والوطنية لم تكن تستهدف الثورة الفلسطينية فقط ، بل لبنان وشعب لبنان وأراضي لبنان ، والا لمانا بقيت هناك حتي الآن . رغم مضي ثلاثة أشهر على خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت ؟ انها تماطل في الانسحاب كي تقرض معاهدة صلح محففة على لبنان ، وتفرض ترتيبات أمنية لا تتفكق وسيادته . وقد قامت في الآونة الاخيرة بتحويل نهر الليطاني ، بهدف استغلال مياهه وسرقتها ، ومدت الى اثاره الفتن الطائفية بهدف تمزيق لبنان الشقيق ودفع ابناؤه الى الاقتتال فيما بينهم لكي تديم احتلالها ، وهيمنتها على لبنان .

لقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تدرك مسؤولياتها تجاه شعبها الفلسطيني أولا ،
وتجاه شعوب العالم والتالي تجاه الامن والسلم في العالم أسره ، قامت ، ومن موقع الثقة الكاملة
بالنفس ، وانطلاقا من التأييد العالمي الجارف للشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة ، بالمشاركة الفعالة
والايجابية في مؤتمر القمة العربي الاخير الذي تقدم بمشروع عربي للسلم ، يتفق وقرارات الامم المتحدة
المتعلقة بقضية فلسطين وخصوصا القرارين ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٢٣٨ (د - ٢٩) وكل القرارات
الاخرى التي تضمنت ضرورة انسحاب اسرائيل الكامل غير المشروط من الاراضي الفلسطينية والعربية
المحتلة بما فيها القدس ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ، كما
تضمنت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني وضرورة مشاركتها
وعلى قدم المساواة في كل الجهود الدولية العبدولة لاجلال السلام في الشرق الاوسط ، وذلك في
اطار الامم المتحدة ، وقد رحبت كل دول العالم بهذا المشروع العربي للسلم الذي يستند الى
الشرعية الدولية واعتبرته تطورا ايجابيا كبيرا وصيغة معقولة عادلة يقبل بها كل من يهيمه فعلا أمر
السلام في منطقة الشرق الاوسط وفي العالم . والمقابل ، ما هي حقيقة الموقف الاسرائيلي ؟
ما الذي يطرحه الازهابي " بيغن " ، بل ما الذي طرحته أية حكومة اسرائيلية منذ عام
١٩٤٨ وحتى الآن على الشعب الفلسطيني ؟ هذا دون أن نعود الى الفكر الصهيوني قبل قيام
اسرائيل ونظراته العنصرية للشعب الفلسطيني والممثلة في مقولة " ارض بلا شعب لشعب بلا أرض " ،
التي يعرف الجميع انها كانت اكدوة كبرى ، وتزويرا تاريخيا فاضحا ، قصد بها تخليل الرأي العام
واليهود انفسهم ، كما أدت الى أن يصبح الفلسطينيون هم الشعب الذي لا أرض له .
وعلى مدى سنوات طويلة ، اختبأت اسرائيل ، لاخفاء نواياها العدوانية ، وراء اكدوة
كبيرة أخرى تقول بأن العرب والفلسطينيين يريدون تدبير اسرائيل ، واستمر ذلك يضل البعض ،
حتى كان عام ١٩٥٦ فاجتاحت اسرائيل أراضي مصر ، ثم عدوان ١٩٦٧ فاجتاحت مجددا أراضي
مصر وسوريا واحتلت ما تبقى من فلسطين . وقبل أشهر قليلة قامت اسرائيل باجتياح اراضي دولة
عربية أخرى هي لبنان الشقيق فدمرت المدن والمخيمات وشردت وقتلت المدنيين الفلسطينيين
واللبنانيين ، وهي ، أي اسرائيل ، لا زالت هناك تريد فرض شروطها وهيمنتها على لبنان وعلى الامة
العربية جمعاء .

غولدا مائير ، رئيسة وزراء اسرائيل سابقا ، قالت مرة : من هم الفلسطينيون ؟ لم أسمع بشيء من ذلك . هذا ما قالته غولدا مائير .

وقال مناحيم بيغن ، رئيس وزراء اسرائيل الحالي الذي ، جاء بعدها ليقول : " اين هم الفلسطينيون ؟ انني لا اعرف احدا غيرنا " - يقصد الاسرائيليين بأنهم فلسطينيون .
وأكثر من ذلك :

انني اتحدى ان تكون أية حكومة اسرائيلية ، على مدى الخمسة وثلاثين عاما الماضية قد التزمت بحدود ثابتة معروفة لاسرائيل ، أو أن تكون قد قدمت بديلا واحدا للشعب الفلسطيني سوى القتل والتشريد والضم ومصادرة الاراضي والسجون والمعتقلات والامعان في محاولات طمس والهوان الهوية الوطنية ، للشعب الفلسطيني ولحقوه الوطنية الثابتة .

وفي آخر المطاف ، وانطلاقا من نظرية عنصرية مقيتة ، تريد المحافظة على وحدانية العنصر اليهودي لدولة اسرائيل ، وذلك بمنع وجود اعداد كبيرة من العرب الفلسطينيين ضمن مواطنيها - هذه النظرية التي أدت في وقت سابق الى الحاق المآسي باليهود انفسهم . وأمام شهية لا تشبع لضم المزيد من الاراضي ، تقدم حزب العمل الاسرائيلي بمشروع مسوخ ، تقدم بيغن بمشروعه للحكم الذاتي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، هذا المشروع الغريب العجيب ، الذي لا يعترف بحق الفلسطينيين المتبقين في وطنهم بالسيادة على الارض أو مصادر المياه او تعاطي أية شؤون غير جمع القمامة وتنظيف الشوارع وخدمة الاسياد " العبرانيين " ، ليس هذا فحسب ، بل ويشترطون عليهم - على الفلسطينيين المتبقين في الضفة الغربية والقطاع - ألا يأملوا وحتى ألا يحلموا بان يكون لهم في يوم من الايام وطن حر و دولة مستقلة ، والألا كان مصيرهم الطرد والابعاد بحجة انهم موالون لمنظمة التحرير الفلسطينية .

هذه هي الحقائق وهي كما ترون جميعا ، تختلف كثيرا وجذريا عما روجت له أجهزة الاعلام المضللة والمسيطر عليها من قبل الدوائر الصهيونية والامبريالية . فالفلسطينيون تارة غير موجودين أبدا ، وهم مجرد وهم واسطورة اخترعتها الدول العربية للقضاء على اسرائيل ، وتارة هم مجرد قتلة وارهابين . وأخيرا ، وفي أحسن الاحوال فهم مجرد " أناس وجدوا صدفة - طبعا صدفة امتدت آلاف السنين - على أرض اسرائيل التاريخية ، ولا يستحقون إلا الابادة أو الرحيل او القبول بسيادة وسيطرة الشعب المختار " على حياتهم ومقدراتهم ومستقبلهم .

ولعل التقرير الذي وزع عليكم قبل ايام من قبل اللجنة الخاصة بالتحقيق في أساليب المحتلين الاسرائيليين ، " وهو واحد من كثير من تقارير اللجان الدولية " ، يعطي فكرة واضحة عما تقوم به سلطات الاحتلال من قمع ، واضطهاد ، ومصادرة للأراضي ، وانتهاك لحقوق الانسان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهذا التقرير في الحقيقة انما هو غيض من فيض من سلسلة التحقيقات التي قامت بها لجان دولية مختلفة والتي تشير دائما الى شيء واحد هو أن اسرائيل تنتهك حقوق الانسان بشكل فاضح ، علني متعمد متواصل .

ان اسرائيل تنتهك القانون الدولي ، ومبادئ الامم المتحدة وميثاقها دون رادع ، ودون

مواربة .

ان اسرائيل تمارس ، بشكل منظم ، ومنذ اكثر من ثلاثين عاما ، سياسة اباداة الجنس البشري ، من خلال محاولاتها التي لم تتوقف بعد ل اباداة الشعب الفلسطيني .

وفي هذا السياق ، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ ، وحتى اليوم اكثر من ألف أمر عسكري ، وكل هذه الاوامر هي عمليا تغييرا للتشريعات التي كانت قائمة في المناطق المحتلة بما يتنافى مع القانون الدولي ، حيث تمنع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ السلطات المحتلة من اجراء أية تغييرات على المناطق التي تحتلها .

ان شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي ، يعيش في ظل مهازل قانونية لا تصدق ، فالسلطات الاسرائيلية تعتمد غالبا على قوانين الطوارئ الصادرة ايام الانتداب البريطاني ، والتي وصفها وزير عدل اسرائيلي سابق بانها قوانين نازية ، وان كان هذا لا يلبي مصلحة الاحتلال ، فمطابع الحكم العسكري تحل المشكلة وتصدر أمرا عسكريا ، وهذا يصبح كل شيء يريد المحتل قانونيا . واعتمادا على هذا الوضع الذي لا يمكن وصفه الا انه " شريعة الغاب " ، استولت اسرائيل حتى الآن على اكثر من نصف الاراضي واكثر من ٨٠ في المائة من مصادر المياه ، وأقامت ٣٠ مستوطنة ، وهي تخطط لاقامة مستوطنات جديدة ، كما ضمت القدس ، وطردت أساتذة الجامعات ورؤساء البلديات المنتخبين ، وشردت العائلات واعتقلت الابناء ، وغيرت كتب التاريخ واسماء المدن والقرى ، وكشفت عدد السجون والمعتقلات ، وزرعت العنف والحقد والكراهية في كل مكان .

رغم كل هذه الحقائق والمعطيات الدافعة ، لا تزال اسرائيل تخفي رأسها في الرمال ، وكأن تعاميتها عنها سيلغيتها من الوجود ، فالشعب الفلسطيني حقيقة قائمة ، وهو مصرّ على نيل حقوقه مهما طال الزمن ، وهو مستعد لبذل المزيد من التضحيات في سبيل ذلك ، سيما وانّه يتمتع بتأييد المجتمع الدولي وكل شعوب العالم ، كما يناضل في اطار الشرعية الدولية .

ومنظمة التحرير الفلسطينية حقيقة راسخة لا يفيد بشي * التخاضي عنها ، وتجاهلها ، والتكرلها ، لان الشعب الفلسطيني أعطاها ثقته الكاملة واجماعه المطلق ، ولانها تتمتع باعتراف دولي اكثر بكثير مما تتمتع به اسرائيل نفسها . وقد ثبت من خلال الاحداث والصراع على مدى السنوات الماضية ، ان محاولة تدويرها كمن يحرت في البحر ، فلن تدمر منظمة التحرير ، كما انه لا يمكن ايجاد حل لمشكلة فلسطين والشرق الاوسط دون المشاركة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، هذا ما أكدته جمعيتكم الموقرة مرة تلو الاخرى .

أما الحديث الممجوج والمفضوح عن " أمن اسرائيل " و " تدوير اسرائيل " ، فاننا نعتقد ان بيغن وعصابته ، وسياسة اسرائيل نفسها هي التي ستتكفل بذلك . اسمحو لي ان اقرأ عليكم ما نشرته مؤخرا صحيفة لم يعرف عنها ابدا تأييد منظمة التحرير الفلسطينية ، او معاداة اسرائيل ، هي صحيفة " النيويورك تايمز " في تعليق نشرته في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ أيلول / سبتمبر عام ١٩٨٢ لانطوني لوميس واقتطف باللغة الانكليزية ما يلي :

(تحدث بالانكليزية)

" ان النساء والاطفال الذين ذبحوا في مخيمات اللاجئين هم شاهد آخر في تاريخ الانسان على قدرة الكراهية على تجريد الانسان من انسانيته " .
" لقد كان الفلسطينيون هم الضحايا في بيروت ، ولكن في النهاية فان اسرائيل هي المهددة بسياسات السيد "بيغن" والسيد " شارون " . " فباسم السلام قاما بشن الحرب ، وباسم الثقة خدعا اصداقاهما . وباسم الدين قاما بالتوسع وضم الاراضي . وهما يصران على انهما يقومان بذلك من أجل أمن اسرائيل . ولكن من المؤكد ان باستطاعة

أى شخص ان يرى أن سياسة السيد " بينغن " والسيد " شارون " هي التي تهدد بتدمير اسرائيل
" بمحاولتها توسيع سيطرة اسرائيل على المناطق المضطربة المجاورة . لقد جردا اسرائيل من
الشيء الذى لا بد وان تقوم عليه قواتها العسكرية ، مهما بلغت عظمتها : الا وهو الاحترام
اللائق في نظر الانسانية " .

(عاود الحديث بالعربية)

وفي وسط هذا الظلام الشامل ، والعمى الذى يقود سياسة اسرائيل ، فلعله مما يبعث بعض
الامل اننا اصبحنا نرى بداية لوعي متزايد بين اليهود الاسرائيليين أنفسهم بخطورة هذه السياسة
العدوانية التوسعية والعنصرية ، والتي لا تهدد الفلسطينيين فقط ، بل واسرائيل ذاتها ، والتي
أصبحت دولة فاشية يسيطر عليها عدد من زعماء وقادة الارهاب الذين يتنكرون لكل القيم والتراث
الروحي لليهودية كديانة سماوية ، كما يتنكرون لكل عبر وروس التاريخ المستقاة من شقاء وتضحيات
ملايين اليهود الذين عانوا على مدى الاجيال من أيديولوجيات ونظام فاشية وعرقية رفعت نفس الشعارات
والمقولات التي يرفعها اليوم بينغن وشارون وغيرهم من قادة اسرائيل ، لافتات الحقوق التاريخية :
النقاء العنصرى والتفوق الحضارى ، والمجال الحيوى ، وفرض الحقائق بقوة السلاح الفاشي ، هذه
هي شعارات النازية الهتيرية .

اننا مطالبون اليوم ، وأكثر من أي وقت مضى ، بمضاعفة جهودنا واستخدام قدراتنا في التصدي للعدوان الاسرائيلي الابرئالي المستمر على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية . لقد استخفت اسرائيل حتى الآن ، وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية ، بجميع قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وهي بهذا لا تتحدى ارادة وحقوق الشعب الفلسطيني فحسب ، بل ان تحدى اسرائيل موجه أيضا للأسرة الدولية جمعاء ، ولمنظمة الامم المتحدة ولاحكام القانون الدولي ولكل ما هو خير وعادل وشريف في الحياة الانسانية .

ان موقف اسرائيل يتطلب وقفة جدية من المجتمع الدولي كله ، فسياساتها واجراءاتها تهدد بتفجير الصراع مجددا ، وتهدد السلم والأمن الدوليين بأفدح الاخطار . واننا أيضا ، ومن على هذا المنبر ، ندعو الولايات المتحدة الامريكية ، مجددا الى تحمل مسؤولياتها كدولة كبرى تتحمل مسؤولية الحفاظ على الامن والسلم في العالم ، الى اعادة النظر في سياستها في الشرق الاوسط بوقف تزويد اسرائيل بالاسلحة والاموال التي تمكنها من ممارسة التوسع والعدوان ، كما ندعوها الى اتخاذ موقف متوازن واثبات نواياها في التوصل الى احلال السلام في الشرق الاوسط باتخاذ اجراءات ومواقف عملية تثبت مصداقيتها وجدديتها ، وهذا ، في الحقيقة لن يتأتى الا بالاعتراف غير المشروط بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وانسجاما ، على الاقل ، مع نفس المبادئ التي حدثت بالا مريكيين انفسهم ، قبل مائتي عام ، للثورة المسلحة في سبيل الحصول على استقلالهم الوطني .

اننا اليوم أمام فرصة سانحة ، اكثر من أي وقت مضى لتحقيق السلام العادل في الشرق الاوسط ، لا يجوز ان تضيع أبدا ، والآن دخلنا في متاهات جديدة لا يستطيع أحد أن يقدر مداها وخطورتها على أمن وسلام العالم .

عناصر هذا السلام العادل أصبحت معروفة وتحظى باجماع دولي شامل وهي على وجه التحديد : انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ؛ حل قضية فلسطين وفقا لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بذلك وفي اطارها ، من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه كـ

(السيد القدومي ، منظمة
التحرير الفلسطينية)

الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة والاعتراف بالحقوق الثابتة لشعبنا الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه وتقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد له .
هذه هي عناصر السلام وبدونها لا سلام في الشرق الاوسط .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣